

## المؤشر العام حقق مكاسب بنحو 0.04 % «الخدمات الاستهلاكية» يتصدر ارتفاعات البورصة وسط نمو في السيولة



• تراجع أحجام التداول إلى 108.2 ملايين سهم

تباينت مؤشرات بورصة الكويت في نهاية التعاملات حيث ارتفع المؤشران العام والرئيسي بنسبة 0.04% و0.29% على الترتيب، وقال المحلل على السلمي إن الإقبال المتباين للمؤشرات يُعد مؤشراً إيجابياً، حيث نجح العام والرئيسي في الإقبال باللون الأخضر على عكس نظيرهما «الأول»، وذلك على الرغم من البداية الحمراء التي اكتسبت بها المؤشرات الثلاثة في المسهل.

التحسن الملحوظ في مستوى السيولة حيث شهدت البورصة أكبر قيمة تداول في شهر أكتوبر ليخدم جميع المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف خلق منصة تداول ممكنة بالكامل تنسجم بالمصادقية والعدالة هو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمية وهو الأول على مستوى منطقة الخليج العربي.

وأوضح السلمي أن المؤشر العام يقف بالقرب من مستوى الدعم الثاني عند 5080 نقطة،

والإقبال فوّه مؤشر جيد للأسبوع المقبل، حيث إن الجلسة هي آخر جلسات الأسبوع؛ ومن ثم تصبح جلسة الأحد القادم مُحدد نسبي لحركة المؤشر في الأسبوع المقبل. وسجلت مؤشرات 5 قطاعات ارتفاعاً يتصدرها الخدمات الاستهلاكية بنحو 1.2%، فيما تراجع مؤشرات 5 قطاعات أخرى بصدارة المواد الأساسية بنحو 1.8%، وجاء سهم «تجارة» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بالبورصة بنحو 9.44%، فيما تصدر سهم «المشتركة» القائمة

الحمراء متراجعاً بنحو 10.7%، وقفزت سيولة البورصة 46.2% إلى 22.45 مليون دينار مقابل 15.36 مليون دينار أول أمس، فيما تراجعت أحجام التداول 4.6% إلى 108.2 ملايين سهم مقابل 113.36 مليون سهم بجلسة الثلاثاء.

وتصدر سهم «الأهلي المتحد - البحرين» نشاط التداول بالبورصة على كافة المستويات، بكميات بلغت 24.75 مليون سهم بقيمة 5.11 مليون دينار، مرتفعاً بنحو 2%.

## «أوتي سي الكويت» شهد تداول صفقتين بقيمة 7.6 ألف دينار

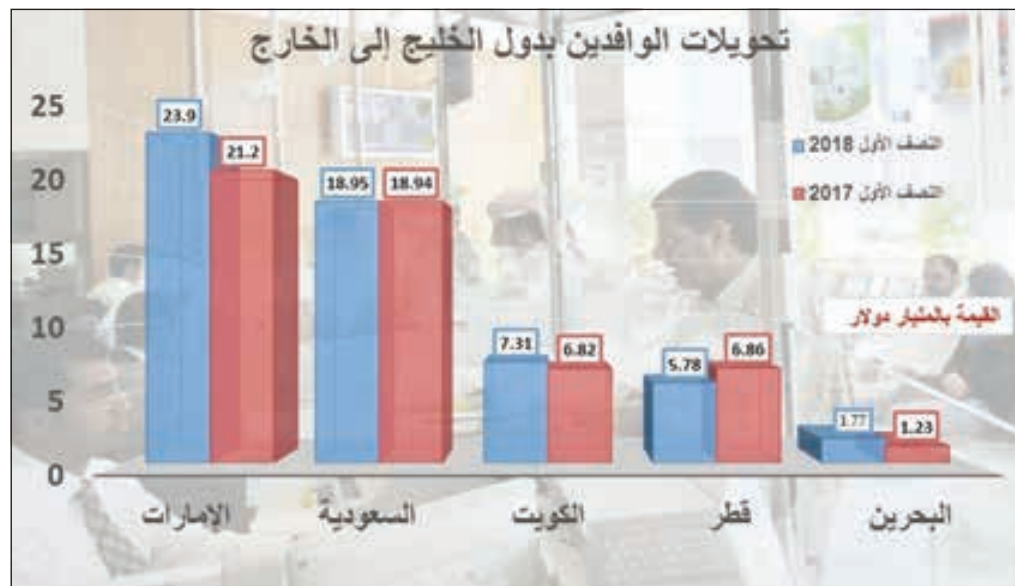
شهد سوق تداول الأوراق المالية غير المدرجة المعروف اختصاراً بـ «أوتي سي» أمس تداول 70.2 ألف سهم بقيمة 7.6 ألف دينار تمت عبر صفقتين.

وأعداد الصفقات وسوق «أوتي سي» نظام عملت بورصة الكويت على ابتكاره ليخدم جميع المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف خلق منصة تداول ممكنة بالكامل تنسجم بالمصادقية والعدالة هو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمية وهو الأول على مستوى منطقة الخليج العربي.

والتصفت عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة سابقاً التي كانت تتم بطريقة يدوية بالقصور

سجلت نمواً بلغ 7.2 % في النصف الأول من العام الحالي

## 7.31 مليارات دولار إجمالي تحويلات العاملين في الكويت للخارج



الدولة	النصف الأول 2018	النصف الأول 2017	التغير %
السعودية	18.95	18.94	0.05
الإمارات	23.9	21.2	12.74
الكويت	7.31	6.82	7.18
قطر	5.78	6.86	15.74
البحرين	1.77	1.23	43.90
الاجمالي	57.71	55.05	4.83

ارتفعت تحويلات العاملين بالكويت للخارج خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 7.2% على أساس سنوي، لتحتل المرتبة الثالثة بين دول الخليج بعد الإمارات والسعودية، وبلغت قيمة تحويلات العاملين في الكويت خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي 7.31 مليارات دولار، مقابل 6.82 مليارات دولار تحويلات الفترة المماثلة من 2017.

وبلغ إجمالي قوة العمل بالكويت بنهاية مارس 2017 نحو 1.96 مليون عامل، ليصل عدد العمالة الكويتية 353.6 ألف عامل، بينما سجلت قوة العمل غير الكويتيين 1.6 مليون عامل، وارتفعت تحويلات العاملين الوافدين بدول الخليج بنسبة 4.8% خلال النصف الأول وفقاً لمسح استند على بيانات البنوك المركزية بالخليج.

والتصفت عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة سابقاً التي كانت تتم بطريقة يدوية بالقصور

وتأتي دول باكستان والظليل ومصر والولايات المتحدة الأميركية كأكثر الدول الحاصلة على تحويلات الوافدين بالإمارات بعد الهند.

ويتمثل مجموع تحويلات العاملين المسجلة للنصف الأول من عام 2018 والبالغ 23.9 مليار دولار ما نسبته 53.5% من مجموع التحويلات الخارجية في ميزان مدفوعات دولة الإمارات لعام 2017 بالكامل 44.8 مليار دولار.

## «الوطني» يقود بورصة قطر للمنطقة الخضراء عند الإغلاق

ارتفعت بورصة قطر عند إغلاق تعاملات أمس مدعومة بصعود قطاعي البنوك والعقارات، بقيادة سهم بنك قطر الوطني، وسجل المؤشر العام نمواً نسبته 0.24% ليصل إلى النقطة 10292.82، ليبرح 24.75 نقطة عن مستويات الثلاثاء.

وتراجعت التداولات حيث بلغت السيولة 168.16 مليون ريال، مقابل 196.42 ملايين ريال أول أمس وانخفضت أحجام التداول عند 4.17 مليون سهم، مقارنة بـ 4.89 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وارتفع بالجلسة قطاعان أولهما البنوك بنسبة 1.26%، بدفع نمو 6 أسهم تقدمها الوطني الأكثر ارتفاعاً بـ 1.92%، وزاد العقارات 0.48%، بدعم أساسي لنمو سهم إيزان وحيداً بنسبة 0.85%، وعلى الجانب الآخر، تراجع 5 قطاعات تصدرها التامين بنسبة 1.55%، متأثراً بانخفاض 3 أسهم على رأسها لعامة للتأمين مصدر القائمة الخضراء بـ 4.15%.

وهبط الصناعة بـ 0.62%، لانخفاض 7 أسهم بقيادة صناعات قطر بـ 1.31%، وحول أنشط التداولات، تصدر الوطني السيولة بقيمة 43.7 مليون ريال، وجاء بروة على رأس الكميات بـ 719.2 ألف سهم، منخفضاً 0.05%.

## 794.22 مليار جنيه رأس المال السوقي لبورصة مصر

أنهت مؤشرات البورصة المصرية تداولات جلسة أمس على تراجع يضغط مبيعات المستثمرين العرب والأجانب. وعقب المؤشر الرئيسي إيجي إكس 30 هبوطه الذي شهدته بمستهل التعاملات ليهبط بنسبة 1.26%، بالقرب من 13700 نقطة، عند مستوى 13731.12 نقطة، فاقداً 175.19 نقطة.

وتراجع مؤشر إيجي إكس 70 للأسهم الصغيرة والمتوسطة بنسبة 0.10% عند مستوى 688.35 نقطة، فيما انخفض مؤشر إيجي إكس 100 الأوسع نطاقاً بنسبة 0.33%، عند مستوى 1727 نقطة، وانخفض مؤشر إيجي إكس 50 متناسوي الأوزان بنسبة 0.26% عند مستوى 2229 نقطة.

## نظام الدفع الإلكتروني الجديد يساهم في نمو الاقتصاد الرقمي بالكويت



قال تقرير صادر عن مجموعة «أكسفورد بزنس غروب» للبحوث والاستشارات الاقتصادية، إن اللوائح التنظيمية الجديدة التي أطلقها بنك الكويت المركزي فيما يتعلق ببنظام المدفوعات الإلكتروني المركزي، من شأنها أن تسهم في نمو الاقتصاد الرقمي بالكويت.

وأشار التقرير إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن مساعي الكويت نحو زيادة الشفافية وتعزيز ثقة المستهلك في الخدمات المصرفية الرقمية.

وأوضح أن «المركزي» أعلن في أواخر سبتمبر الماضي، أن جميع مزودي الخدمات ومن ضمنها البنوك والشركات والمؤسسات، سيتعين عليها خلال 12 شهراً توحيد معاملاتها في الدفع الإلكتروني طبقاً للمعايير التي أطلقها البنك، ورغم أن البنوك سيتم إدراجها بشكل تلقائي كمزودي خدمات فإن المؤسسات الأخرى سيتوجب عليها التقديم بشكل منفصل.

وأشار إلى أن هذه الخطوة ستعمل على تنفيذ اللوائح المنصوص عليها في المادة رقم 25 من القانون رقم 20 / 2014، وستكون جميع طرق الدفع الإلكتروني تخضع لتنظيم البنك المركزي الكويتي، وفأذ تقرير «أكسفورد بزنس غروب» بأن هذه التطورات في تنظيم المدفوعات الإلكترونية تأتي وسط جهود تستهدف الحد من المخاطر المحتملة المرتبطة بطرق المدفوعات عبر «الـ«أون لاين»»، كما تسعى إلى التأكد من الاستقرار المالي عبر الإشراف على جميع المشاركين بهذا السوق. ووفقاً لتقرير صادر عن «مارمر مينا إنلتيجنس»، فإن قيمة التجارة الإلكترونية في الكويت قدرت بنحو 560 مليون دولار في عام 2014، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 1.1 مليار دولار بحلول عام 2020.

وعلاوة على ذلك، فإن معدل انتشار الإنترنت في الكويت يقدر بنحو 87%، بالإضافة إلى حقيقة أن نحو 2.4 مليون من السكان البالغ عددهم 4 ملايين نسمة هم بالفعل متسوقون نشطون عبر الإنترنت، من بينهم 65% من الثلاثينات من العمر، وهي تمثل مؤشرات تبشر بالخير للنمو المستقبلي في القطاع.

وأشار تقرير «أكسفورد بزنس غروب» إلى أنه ومن أجل الاستجابة لمطالب المستهلكين للتجربة عبر الإنترنت، بدأ القطاع الخاص المحلي في إنشاء مواقع عبر الإنترنت لتلبية مجموعة واسعة من القطاعات، بدءاً من العليات عبر الإنترنت والمواد الغذائية إلى خدمات التوسيل. وأوضح التقرير أن هناك نقصاً في وعي المستهلك يمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام نمو التجارة الإلكترونية، بحسب ممثلين مختصين، في الوقت الذي تكشف فيه البيانات أن نصف مستخدمي الإنترنت فقط لديهم وعي بالمنتجات الرقمية ذات الصلة في الكويت.

وأوجب القواعد أن تتم التداولات عن طريق الوسيط على غرار السوق الرسمي وأن تحتفظ كل الشركات بسجلات مساهميتها لدى وكالة مقاصة مرخص لها. ويتم من خلال النظام الجديد تسهيل إجراءات بيع وشراء الأوراق المالية غير المدرجة واختصار الدورة المستندية من خلال الميكنة الكاملة وتسهيل عمليات التسوية والتفصيص بين المتعاملين من خلال النظام كما يتميز باستخدام موقع إلكتروني مخصص بالأوراق المالية غير المدرجة.

ويتحمل المتعامل وفق هذا النظام مسؤولية المخاطر الناتجة عن تنفيذ هذه الصفقات والنقصي عن الوضع المالي والقانوني للشركة التي يتداول على أسهمها. واستحدثت بورصة الكويت هذا النظام لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وإجراء تعديلات شملت إدخال الميكنة الكاملة على هذا النظام وتطوير آلية عمله والضوابط والنظم الخاصة به وسد الثغرات القانونية التي كانت تواجه الآلية السابقة.

وافقها للشفافية كما عانى المتداولون التخوف من مدى جدية عمليات البيع والشراء ومن حقيقة السعر المتفق عليه وصعوبة تحصيل المبالغ الناتجة عن البيع أو المدفوعة للشراء. وتكمن آلية وشروط عمله بأن تتم فيه جميع إجراءات التداول والتي شملت مكاتب وساطة مرخص لها كما تخضع لقواعد نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة

## 44.22 مليون دينار أرباح قطاع الصناعة في البورصة

وحققت «أسمنت الخليج»، الإماراتية المنشأ والمدرجة ببورصة الكويت دبي، أقل الأرباح خلال الفترة بقيمة 133 مليون دينار، مقارنة بـ 2.73 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2017، بتراجع 95.1%.

وسجلت 3 شركات فقط في القطاع خسائر بالتسعة أشهر ككل، يتصدرها «المعدن» بنحو 2.03 مليون دينار، تليها «المعدن» بقيمة 941 ألف دينار، وأخيراً «الصلب» بخسائر تقدر بحوالي 622 ألف دينار. يشار إلى أن نتائج قطاع الصناعة جاءت في المرتبة

الربع الثالث من العام السابق. وسجلت 7 شركات في قطاع الصناعة خسائر خلال الربع الثالث من العام الجاري، بصدارة «أسيكو» التي منيت بخسائر تقدر بنحو 2.11 مليون دينار، تليها «المعدن» بنحو 856 ألف دينار، فيما كانت خسائر «أم القيوين» الأقل بواقع 24 ألف دينار. من ناحية أخرى، بلغت أرباح قطاع الصناعة ببورصة الكويت نحو 163.26 مليون دينار بالتسعة أشهر الأولى من 2018، مرتفعة 6.1% مقارنة بتقريرتها بالفترة المماثلة من عام 2017 والبالغة آنذاك 153.86 مليون دينار.

أظهرت البيانات المالية الفصلية ارتفاع أرباح قطاع الصناعة المدرج ببورصة الكويت 2.9% في الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من عام 2017. بحسب إحصائية بلغت أرباح 30 شركة مُدرجة بقطاع الصناعة في نهاية الفترة 44.22 مليون دينار مقابل أرباح بنحو 42.97 مليون دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي. وكانت أرباح «أسمنت الفجيرة»، الإماراتية المنشأ والمدرجة ببورصة الكويت وديبي، الأقل خلال الفترة، بقيمة تقدر بحوالي 27 ألف دينار، متراجعة بنحو 94.6% مقارنة بأرباح

الشركة	عام 2018	عام 2017	التغير %
أسيكو	-2.110	-0.327	-545.26
المعدن	-0.856	-2.252	61.99
معدن	-0.460	0.054	-951.85
أسمنت الخليج	-0.322	0.945	-134.07
صلبوخ	-0.205	-0.284	27.82
شارقة أ	-0.185	1.022	-118.10
أم القيوين	-0.024	0.009	-166.67

## أكبر الخاسرين بقطاع الصناعة خلال الربع الثالث «المبالغ بالمليون دينار»